مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2022 ص 95 - 115

تاريخ الإرسال: 2020/09/29 تاريخ القبول: 2021/12/06
تاريخ النشر: 2022/03/17

تفعيل التكامل المنهجي لدراسة القيم السوسيوثقافية الراهنة. مراجعة منهجية لإبستيمولوجية البحث القيمي

Activating the methodological integration to study the current sociocultural values. A systematic review of the epistemology of value research

إدير معياش، وردية راشدي
جامعة يحي فارس المدية (الجزائر) imaiache@yahoo.fr
جامعة يحي فارس المدية (الجزائر) ouerdiar5@gmail.com

ملخص:

حاولنا في هذه الورقة البحثية تحديد الأسس العلمية والإجراءات المنهجية التي يمكن من خلالها تقفي دلالة ومعاني وتحولات القيم في ظل التغيرات السوسيوثقافية الراهنة، وسنوضح من خلالها الإشكاليات المنهجية الكبرى التي تعترض البحث القيمي وتحتم على الباحث تحيين الأساليب البحثية على نحو يمكن من خلالها الإلمام بكل المتغيرات المتحكمة في النسق القيمي، والمساعدة في تفسيره وتأويله، وهي المتغيرات ذاتها التي تفرض على الباحث تبني التكامل المنهجي لمناشدة الدقة والموضوعية في النتائج البحثية بعيدا عن عقبات صعوبة التحكم في المتغيرات والمؤشرات وتفسير البيانات والمعطيات المتعلقة بالظاهرة القيمية المدروسة.

الكلمات المفتاحية: القيم، البحث القيمي، إبستمولوجيا القيم التكامل المنهجي، التغير الاجتماعي.

Abstract:

Through this research document, we will attempt to define the scientific foundations and methodological procedures by which we can know the meanings and transformations of values in the light of current socio-cultural changes, and we will clarify through it the major methodological problems which interfere with the search for value, and oblige the researcher to update the research methods in order to know all the variables controlling the system of values, to help in its interpretation. These same variables require the researcher to adopt methodological integration, for greater precision and objectivity in the research results, far from the difficulties of controlling variables and indicators and the interpretation of data related to the phenomenon of value studied.

Keywords: values, value research, value epistemology methodological integration, and social change

---

المؤلف المرسل: وردية راشدي، الإيميل: ouerdiar5@gmail.com

1.مقدمة:

تشكل دراسة القيم موضوعا هاما وأساسيا في البحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، نظرا لتداخلها في تشكيل وهيكلة العلاقات الإنسانية وفقا لأسس الوعاء الاجتماعي الذي يؤطر تنشئة الأفراد والجماعات، الشيء الذي عزز أهمية البحث فيها وقياسها، ومن ثم بناء المقاربات والنظريات القادرة على فهمها والتنبؤ بسيرورتها وضبط علاقة هذه الأخيرة بسلوكيات الأفراد وتوقعاتهم في سياق التفاعل الاجتماعي.

وتتنامى أهمية الدراسة العلمية والأكاديمية لهذا الموضوع مع تنامي مظاهر التغيير الاجتماعي والذي مس العديد من جوانب الحياة الاجتماعية، بما في ذلك النواة المؤسسة لتمثلاتها، ولم يقتصر هذا الأخير على ما هو جانبي ومحيط في الوعاء الرمزي للجماعة البشرية، بل اشتمل في الوقت ذاته العديد من جوانب النواة المركزية والتي ترتبط أشد الارتباط بالعناصر التأسيسية لخصوصية الجماعة البشرية وتمثلاتها، ما أدى إلى توليد العديد من مظاهر السلوك والممارسة في السياق الاجتماعي، والتي تستوجب التحليل المنهجي قصد تحقيق الفهم الدقيق لخصوصيتها، وتأثيرها على النظام الاجتماعي بشكل عام.

يعد التعقيد وعدم الثبات سمة أساسية من سمات التغيرات السوسيوثقافية الراهنة والتي ولدت تغييرا ملحوظا في الظاهرة القيمية، ليس فقط في مضمونها وتمثلاتها وإنما وكذلك في محركات تكوينها واشتغالها في الوعاء الرمزي للمجتمع، وقد أدى التغير المستمر لها، إلى تعقيد الظاهرة الإنسانية والاجتماعية التي تؤطر موضوعاتها على نحو أصبحت فيه الإجراءات المنهجية التقليدية غير قادرة على الإلمام بها والتعمق في الدراسات المرتبطة بها، ناهيك عن صعوبة قياس متغيراتها، واستحالة الثبات على مؤشرات محددة خاصة بها، نظرا لكثرتها، وتعقدها وتداخلها على حد السواء.

إنها الضرورة الإبستمولوجية التي حتمت علينا مراجعة منهجية لإشكالية البحث القيمي، ويتعلق الأمر بالضبط المفاهيمي للقيم وخصائصها، ومن ثم تحديد أسسها وجوانبها وتغيراتها، وضبط العقبات التي تعترض الباحث في دراستها للوصول إلى اقتراح البديل المنهجي القادر على الإلمام بكل متغيراتها للحصول على نتائج علمية أكثر فعالية لبناء التصور المفاهيمي لحركيتها وفعاليتها ونظريات تحولها، ويتيح هذا فرصة تفسير الظاهرة الإنسانية والاجتماعية التي تنتجها وتتولد عنها، وكان لزاما

على الباحث في هذا المجال تفعيل التكامل المنهجي لمناشدة العلمية من خلال الولوج إلى نتائج أكثر مصداقية، وهو ما حاولنا شرحه وتحليله في هذه الورقة البحثية من خلال المراجعة الإبستمولوجية للبحث القيمي، وبناء بديل منهجي يحيب عن الإشكال الأساسي التالي: **كيف يتم تأطير التكامل المنهجي لتأسيس البحث القيمي في ظل التغيرات السوسيوثقافية الراهنة؟ .**

2- قراءة ابستمولوجية للإشكاليات المنهجية في دراسة القيم:

تعترض البحث القيمي العديد من الإشكاليات المنهجية التي تستلزم مراجعة الأسس الإبستمولوجية لدراسة الأنساق القيمية بما في ذلك الطرق، الأساليب المناهج والأدوات، بالإضافة إلى المقاربات المنهجية والتوظيف العلمي والمنهجي للمقاربات والنظريات العلمية، ولعل أهم النقاط التي تضع منهجية دراسة القيم في طاولة النقاش والجدل الأكاديمي، خصوصية الموضوع وحساسيته في حد ذاته، ويستلهم ذلك من التعقد المفاهيمي، نظرا لاختلاف التعاريف والتصنيفات الأكاديمية التي سيقت لشرح مفهوم هذه الأخيرة، فحينما نتحدث عن موضوع القيم، نستحضر العديد من التعاريف والمفاهيم الوثيقة الصلة بالتخصصات المعرفية المهتمة بهذه الأخيرة، ومن أهمها: " **علم النفس، الفلسفة، علم الاجتماع، الأخلاق، العلوم الدينية...**" الشيء الذي يفرض ابستمولوجية المجال المعرفي في الضبط المفاهيمي لأي صنف من أصناف القيم.

ويؤدي ذلك وفي العديد من الأحيان إلى تعقد الشرح واضطراب المصطلح في شأنها، حيث ينعكس المنظور المعرفي للمجال العلمي على الدراسة التحليلية المفاهيمية للقيم[1] وبما أنه لكل علم تصوره الخاص للنسق القيمي وتصنيفه المميز لهذا الأخير ولسلم القيم المندرجة ضمنه، فإن الخصوصية المنهجية لكل مجال بحثي تفرض نفسها في دراسة أي نشاط أو سلوك أو ظاهرة قيمية، على نحو يتم من خلاله احترام رواق

التحليل الخاص بهذا المجال من خلال مراعاة أسسه المنهجية وسيرورة التحليل المرتبطة بتحديداتها المنهجية وإجراءاتها التطبيقية.

ومن شأن هذه النقطة أن تستحضر إشكالات منهجية أخرى، فبالإضافة إلى اضطراب المصطلح وتعدد المفاهيم في إيضاح وتوضيح البنية المفاهيمية للقيم نجد اختلافا واضحا في الأسس المنتهجة التي يتم بها دراسة وتحليل الأنساق القيمية تبعا لخصوصية كل مجال معرفي وشروطه الإبستمولوجية، ونقطة الارتكاز التي يتبناها الباحث في هذا المجال، وكثيرا ما يفرض هذا التنوع المنهجي أصنافا وأنماطا متعددة من التضارب المنهجي، والذي يوصل الحلقات البحثية إلى صعوبة الإلمام بكل متغيرات الدراسة ، ويتولد عنه ذلك تعسر الحصول على نتائج علمية دقيقة، شأن هذا شأن الصعوبات المنهجية الخاصة بدراسة الإنسان في حد ذاته فباعتبار أن القيمة وليدة الإنسان فكرا وتصورا ومفهوما وممارسة، فإنه من الصعب والعسير على هذا الأخير دراسة نفسه وإنجازاته بعيدا عن الذاتية التي تقتحم مجال تحليله وتأويله، وهي الصعوبة المنهجية الواضحة التي تكتنف كل الدراسات الإنسانية والاجتماعية على تعدد المواضيع والمجالات البحثية، وتنطبق على الدراسات القيمية على نحو التحديد [2]

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه النقطة بالذات: لماذا تخص الدراسات القيمية بهذا الإشكال العلمي؟

ولعل أهم الإجابات التي يمكن استحضارها في هذا الصدد تعدد التصنيفات المرتبطة بالقيم والمفاهيم الوثيقة الصلة بها وتنوعها واختلافها وتغيرها، والناتج عن خصوصية القيم في حد ذاتها فبقدر ما هي وثيقة الصلة بالوعاء الاجتماعي بقدر ما هي متنوعة في ماهيتها وتصنيفاتها ومكوناتها، تبعا لخصوصية البيئة التي تحتضنها بتمثلاتها الاجتماعية والثقافية، ويؤدي ذلك إلى اختلاف الأنساق القيمية من جماعة إلى أخرى، وبالتالي صعوبة تطبيق مناهج موحدة على أنساق قيمية مختلفة ومتباينة

ولتوضيح هذه الفكرة بشكل أدق، يمكن القول أنه من الصعب والعسير، بل من الخطأ المنهجي دراسة أنساق قيمية مختلفة في سياقاتها ومصادرها وتصنيفاتها بمقاربة نظرية ومنهجية واحدة، بل لا بد من تأصيل هذه المقاربات على نحو يمكن من خلاله استيعاب خصوصية النسق القيمي في حد ذاته، ليتم التوصل إلى نتائج علمية دقيقة أو تقترب أكثر من الدقة والموضوعية.

وفق هذا المنحى، يمكن القول أن الاستيراد المنهجي للطرق والأساليب البحثية يعزز التبعية العلمية في شأن العديد من العلوم والمعارف ويقف حائلا أمام الإبداع والتجديد في هذا المجال، مثلما يعيق إشكاليات الفهم المعمق للقيم المحلية التي كثيرا ما تتم مقاربتها وفق مقاربات غير متكافئة، تعادل بقيم مغايرة منتجة في سياق وبيئة أخرى بمتغيرات ومصادر أخرى، الشيء الذي يجعل من التحليلات والأحكام بعيدة بشكل مطلق عن الحقيقة الجوهرية للقيم.

من جهة أخرى، نجد أنه ومن الإشكالات المنهجية الكبرى في الدراسات والأبحاث القيمية المعادلة غير المتكافئة بين التغير القيمي الناتج عن التغير الاجتماعي والأسس المنهجية المفعلة في دراستها، ففي الوقت الذي بلغت فيه الأولى ذروتها في التعقد و التطور، بقيت الثانية تقليدية تسير على وتيرة بطيئة نظرا لاستمرارية تداول المدارس الكلاسيكية في البحث القيمي، وينتج عن ذلك وفي العديد من السياقات البحثية مقاربة المواضيع القيمية الحديثة كالقيم في البيئة الرقمية مثلا بأسس وأساليب منهجية تقليدية :" **كالمسح الميداني، أو تحليل المضمون الأمبريقي**"

ويؤدي ذلك إلى صعوبة التحكم في الظاهرة المدروسة، لا سيما مع النطاق الواسع من التفاعلية التي تتيحها البيئة الجديدة والتي تستلزم أدوات ترافق هذه الخصوصية وكثيرا ما يقف ذلك حائلا أمام الإبداع العلمي والمنهجي بسبب صعوبة التحكم المنهجي

في البحث والمعرفة العلمية الدقيقة، وتتولد عن ذلك أزمة التجديد المنهجي وأزمة التنظير.

3-التكامل المنهجي كأفق للنهوض بالبحث القيمي:

إن ما ذكرناه سابقا حول ابستمولوجية البحث القيمي في ظل التقاليد المنهجية الكلاسيكية يفرض على الباحث مراجعة منهجية خاصة لأساليبه البحثية، والتي يناشد من خلالها العلمية، الدقة، الموضوعية، ويبنى ذلك عبر توليد أساليب بحثية تنجز وفق سيرورات وحلقات متكاملة، تفرض ما يمكن تسميته بالتكامل المنهجي للبحث العلمي في ميدان القيم والأنساق القيمية، فماذا يقصد بالتكامل المنهجي؟ وما هي دعائمه الأساسية؟ **وكيف يمكن تطبيقه على منهج البحث القيمي؟**

للإجابة عن هذا السؤال، سنحاول أولا وقبل كل شيء الحديث عن خصوصية المناهج المعتمدة في دراسة القيم في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، وما يلفت انتباهنا في هذه النقطة بالذات، محاكاة البحث العلمي في هذا المجال العلمية ومناشدته لها من خلال اعتماد المناهج الكمية في دراسة القيم لا سيما فيما يتعلق بتجليات هذه الأخيرة في السياق الاجتماعي العام بتجسيداته وتمثلاته المختلفة، اذ يسعى الباحث من خلال هذه المناهج مناشدة الدقة والموضوعية في قياس الظاهرة القيمية وربطها بمؤشرات ومتغيرات البيئة السوسيوثقافية.

وفي حديثنا عن المناهج الكمية، يجب القول أنها من أهم المناهج المفعلة ابستمولوجيا في دراسة الظاهرة القيمية في السياق الاجتماعي والثقافي العام ويتجلى ذلك في دراسة وتحليل سلوكيات وتصرفات الأفراد والجماعات البشرية وتجسيدات هذه الأخيرة في الخطاب اليومي كخطاب الوسائل الإعلامية، من خلال الوصول إلى أرقام وإحصائيات، فالمراد بالمنهج الكمي، منهج القياس ويحافظ في رواقه التحليلي على هدف أساسي يتمثل في الإجابة عن **الكم؟**، أي المقياس والمقدار والكمية التي يوجد بها

الشيء ويتجسد من خلالها[3]، يمكن تفعيل هذه المناهج في مجملها لدراسة الظاهرة القيمية، لأنها تعتمد في الأساس على القياس من خلال تبني أدوات بحثية تساعد في هذه العملية كالملاحظة العلمية الدقيقة، الاستمارة الاستبيانية، المقابلات العلمية، تحليل المضمون الأمبريقي، سبر الآراء التحقيق الميداني الطولاني[4].

والجدير بالذكر أن لكل منهج من هذه المناهج المذكورة وغيرها أدواتها الخاصة بها، ومنها من تستعين بتكامل هذه الأدوات للوصول إلى ارقام وإحصائيات كفيلة بتقريب الظاهرة القيمية وتقديرها كميا، وتبقى مسألة انتقائها مرتبطة بطبيعة الإشكالية البحثية التي يحاول الباحث دراستها، فإذا أراد الباحث على سبيل المثال معالجة إشكالية بحثية متمثلة في:" **تأثير الانفتاح الاقتصادي على القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري**" فإنه سيختار المسح الميداني باعتباره الأنسب لوصف هذه المواضيع، ويتم ذلك عبر ما يمكن تسميته ب: " **المسح الجزئي، أي المسح بالعينة**". **ويتبع في ذلك الإجراءات التالية:**

- صياغة الإشكالية البحثية: مثال: كيف أثر الانفتاح الاقتصادي على القيم الاجتماعية المحلية في المجتمع الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 2020/2019؟
- تجزئة الإشكالية إلى تساؤلات فرعية، مثال:
- كيف استجاب المجتمع الجزائري للانفتاح الاقتصادي خلال الفترة المذكورة؟
- كيف أثر الانفتاح الاقتصادي على تركيبة النظام الاجتماعي في المجتمع الجزائري خلال الفترة المذكورة؟
- هل أثر الانفتاح الاقتصادي على تمثلات ومدركات الأفراد في المجتمع الجزائري خلال الفترة المذكورة؟
- ماهي القيم الجديدة التي رسختها التبادلات الاقتصادية في المجتمع الجزائري خلال الفترة المذكورة؟

– ماهي القيم الاجتماعية التي تلاشت في المجتمع الجزائري بعد الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة المذكورة؟

– ماهي السلوكيات الفردية والاجتماعية التي غابت في المجتمع الجزائري خلال الفترة المذكورة؟

– ماهي السلوكيات المستحدثة في المجتمع الجزائري خلال الفترة المذكورة؟.

– تحديد أهداف الدراسة وأهميتها.

– اختيار المقاربة النظرية للدراسة تبعا للمدخل المعتمد عليه (المدخل النقدي مثلا)

– ضبط الدراسات السابقة وثيقة الصلة بالدراسة

– تحديد أدوات الدراسة (الاستبيان مثلا) وتصميمه وتحديد طرق توزيعه وإجراء الاختبار الاولي وتعديله وتوزيعه بشكله النهائي ومن ثم تبويبه للحصول على البيانات والمعطيات وتفسيرها فيما بعد للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة.

هذا بالنسبة للإشكاليات البحثية التي تعالج بالمنهج المسحي، ويمكن توظيف مناهج أخرى كمية تبعا للإشكاليات المطروحة، فإذا أراد الباحث – مثلا – **تحليل القيم الأخلاقية في الجامعة الجزائرية في ظل التغيرات السوسيوثقافية الراهنة** سيكون ملزما على انتهاج منهج دراسة الحالة، لأنه في ظل هذه الإشكالية البحثية سيختار مؤسسة من المؤسسات الجامعية ليشخص فيها واقع القيم الأخلاقية وتمثلاتها وعلاقة هذه الأخيرة بالنظام السوسيوثقافي، ويتبع الإجراءات البحثية التي ذكرناها سابقا، ويتعلق الأمر بتحديد الإشكالية وصياغة التساؤلات، وغيرها.

ويمكن كذلك تفعيل تحليل المضمون الأمبريقي، وذلك في المواضيع التي تتقفى تجسيدات القيم في الخطابات المختلفة، لا سيما الإعلامية منها والأدبية وتتناول الأنساق الخطابية كمفردات للقياس باعتماد وحدات وفئات خاصة بالموضوع وتبعا للإجراءات المنهجية المرتبطة بتحليل المضمون، ويحول تجسيدات هذه الفئات إلى

أرقام وإحصائيات من شأنها أن تجيب عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة، وكمثال عن ذلك الإشكالية البحثية التالية: **تجليات القيم الاجتماعية في الخطاب السينمائي الجزائري.**

والجدير بالذكر أن هذه المناهج ليست وحدها المفعلة في دراسة القيم، حيث يمكن للباحث أن يسلك في بحثه مسلك المناهج الكيفية، والتي تضم جل البحوث النوعية التي تتعمق في دراسة الظاهرة القيمية وتحاول الولوج إلى المعاني الخفية الوثيقة الصلة بها سعيا منها في تفسيرها وتأويلها ونقدها، من حيث الإجابة عن أسئلة وتساؤلات جوهرية متمثلة في: **كيف؟ لماذا؟ ثم ماذا؟**، ومن خلالها يتم تقفي أصل الظاهرة القيمية، والمتغيرات المتداخلة في تشكيلها، وكذلك تأثيرات هذه الأخيرة على الأفراد والمجتمعات [5].

لا تعتبر الأرقام والإحصائيات المغزى الأساسي لهذه البحوث، بل تسعى في جوهرها إلى الفهم المعمق للظاهرة المدروسة في بيئتها الحالية، كي يتسنى للباحث التنبؤ بها مستقبلا، مع العلم أن جودتها تصقل بالنقد والمقارنة باعتباره يتيح فرصة الإلمام بكل المتغيرات الداخلة في تشكيلها والمؤثرة فيها، وهي الخاصية الأساسية التي تتميز بها المناهج والبحوث الكيفية على اعتبارها تبحث عن النوعية، وبالتالي قيمة المعلومة الوثيقة الصلة بالظاهرة المدروسة، لا سيما وأنه قد أصبح لزاما على الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية أن ينطلق من هذه السمات والخصائص كأفق جديد لتصورات منهجية من شأنها أن تستوفي خصوصية هذه الظواهر بكل معطياتها ومتغيراتها، سبيلا نحو التفسير العميق لها.

ولا يمكن لهذا المسعى أن يتأتى دون أخذ هذه الخصوصية منطلقا لبناء إبستمولوجي خاص بها، تراعى من خلاله الخصوصية العلمية للظاهرة كمحدد أساسي لأسس التحليل ورواقه. وهو المنطلق المنهجي الذي يستدعي آفاقا منهجية

جديدة، لا تنزاح إلى القياس والتكميم الذي عهدته البحوث الأولى في هذا المجال بل تستوفي كل المجالات والجوانب المتحكمة في الظاهرة من خلال التحليل المعمق لها، ويتأتى ذلك عبر الاستقراء، ولا يمكن له أن يتجسد إلا من خلال الإجراءات المنهجية الكيفية التي من شأنها أن تجسد هذا النمط التحليلي، ويتعلق الأمر بثنائية التفكيك والتركيب للظاهرة ومتغيراتها ، وعبرهما يتم استيفاء كل أشكال الممارسات التحليلية بمستوياتها المختلفة، ويتعلق الأمر بكل من: " **القراءة، التفسير، التأويل والنقد**" وعبرها يمكن للباحث وصف جميع أبعاد الظاهرة وفق نقطة الارتكاز التي اختارها للدراسة، ومن ثم الوصول إلى الفهم المعمق لها من خلال التفسير والتأويل والنقد[6] .

وفق هذا المنحى، يتسنى لنا التأكيد على ضرورة منهجية لاستفاء العمق والدقة في تحليل الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، ويتعلق الأمر بالتوجه نحو البحوث والمقاربات الكيفية على اعتبارها لا تبحث عن القياس والتكميم بالقدر الذي تناشد فيه الفهم العميق للظاهرة من خلال التحليل الدقيق والذي يراعي بدوره المستويات التحليلية السابقة الذكر، ونجدها تتداعى في كل أنماط هذه المناهج والمقاربات، وفق خصائص إبستمولوجية خاصة بكل واحدة منها، مع العلم أن مسألة انتقاء هذه البدائل المنهجية مرتبطة أشد الارتباط بالعناصر التالية:

خصوصية الظاهرة المدروسة وجوانبها البحثية: فالمقاربات التحليلية التي يتم انتقاؤها لتحليل ودراسة الظاهرة الإعلامية تختلف في بعض جوانبها أو كلها عن المقاربات التحليلية التي تفعل لدراسة الطقوس الشعبية – كظاهرة ثقافية–، وتختلف هي الأخرى عن الأسس والمقاربات التي يتم انتقاؤها لدراسة وتحليل الظاهرة الدينية كما تنتقى أسس ومقاربات خاصة بتحليل واستقراء الظاهرة التاريخية وهكذا...

زاوية الارتكاز التي ينتقيها الباحث في الدراسة: ويتعلق الأمر بطبيعة الإشكالية البحثية في حد ذاتها، والجانب الذي يريد الباحث من خلاله حصر الظاهرة

المدروسة، ومن خلال هذه الزاوية يحدد الأهداف التي ينوي الوصول إليها، وبناء على ذلك، ينتقي المقاربات الأنسب لتحقيقها، فإذا ما أراد دراسة موضوع:" **الدين والتدين في الجزائر**" سيحاول أولا وقبل كل شيء حصر مختلف الإشكاليات البحثية التي ينطوي عليها هذا الموضوع، ومن خلالها ينتقي الإشكالية التي تخدم أهدافه العلمية، ويراعي لها المنهج أو المقاربة الأنسب لتحليلها، فقط يتوجه بالاهتمام على سبيل المثال إلى : " **تمثلات الجزائري للقيم الدينية عبر الخطاب الافتراضي في مواقع التواصل الاجتماعي**" ويكون وفق هذا المنحى ملزما بانتقاء إحدى السبل (المقاربات) المنهجية التالية [7].

ـ **تحليل المحتوى الافتراضي:** ويتم ذلك لتحديد توجهات الفاعلين عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شأن المواضيع والسلوكات الدينية، والقيم التي تنتج عن تمثلاتهم فيها.

ـ **التحليل السيميولوجي:** وهو والذي يأخذ بعين الاعتبار التحليل التعييني والتضميني لمختلف الخطابات الدينية المدرجة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لفهم توجهات الأفراد نحو هذه الخطابات وقيمهم وتمثلاتهم فيها ومن خلال هذا التحليل يكون الباحث مجبرا على انتقاء المقاربة السيميولوجية الأنسب لهذا النسق التفاعلي المتكامل العلامات والشفرات.

ـ **التحليل الاثنوجرافي:** ومن خلاله يتبنى الباحث الوصف الدقيق والمعمق للظاهرة المدروسة من خلال معايشة كل أنماط الاتصال والتفاعل الرمزي عبر الفضاء الافتراضي ويحدد في الوقت ذاته تمثلات الفاعلين فيه اتجاه القيم والمواضيع الدينية وعلاقتها بقيم الفاعلين الافتراضيين عبر هذا الخطاب.

ـ **التحليل الأنثروبولوجي:** ومن خلاله يتجاوز الباحث مستوى الوصف الاثنوجرافي إلى مستويات أعمق، تتحدد في التفسير، التحليل والمقارنة وصولا إلى الفهم العميق للموضوع المدروس، والمتمثل في:" **القيم الدينية في الخطاب الافتراضي**".

ـ **تحليل الخطاب:** وعبر هذا الأخير، ينطلق الباحث من حقيقة كون المحتويات الافتراضية المجسدة للخطاب الديني أنساقا خطابية، وهي في الوقت ذاته نصوص متناصة، يمكن تحليليها بانتقاء مقاربة من مقاربات تحليل الخطاب الإعلامي بغية الإجابة عن التساؤلات البحثية المطروحة.

الملفت للانتباه أن جل هذه الإجراءات البحثية ،تتبنى مسعى أساسي يتمثل في الإلمام بالوصف الدقيق والعميق للظاهرة القيمية المدروسة وفق متغيراتها وحالاتها ، ولا يمكن لهذا الأخير أن يتأتى دون التخلص من هاجس التكميم والذي يعمل على تشيئ الظاهرة بعيدا عن خصوصيتها الاجتماعية والإنسانية التي ترفض القياس لصعوبة تطبيقه، وسرعة تغير العوامل المتحكمة في الظاهرة ،ناهيك عن عدم الثبات في بنيتها الظاهرية وخصائصها الكامنة، واختلافها باختلاف البيئة التي تحتضنها أو ما أسماه **يوري لوتمان** ب: " **الفضاء السيميائي للظاهرة**" [8].

الجدير بالذكر أنه، وعلى الرغم من أهمية هذه المناهج في تقفيها لحقيقة الظاهرة القيمية إلا أنها لا تخلوا من العديد من النقائص المنهجية، ولعل أبرزها تراجع مستوى الموضوعية في شأنها بالمقارنة مع الكمية منها، لا سيما وأنها تعتمد في الأساس على المعلومات الكيفية والتي تقدر الظاهرة ومتغيراتها بأوصاف وتحليلات وعلاقات نسبية بعيدة عن التقدير والقياس الكمي لها، الشيء الذي لا يعطي الكثير من المصداقية المنهجية لمثل هذا النمط من البحوث.

فصحيح أننا يهمنا أن نعرف الأسباب الحقيقية لتغير القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري في ظل الموجة الرقمية، ومن المهم كذلك الاطلاع على أنماط

القيم التي تم التغيير فيها، وعلاقتها بالتمثلات و السلوكات والأفعال ويمكن الإجابة عن كل هذا من خلال اتباع الأدوات المنهجية للبحوث الكيفية والتي أبرزها الملاحظة الدقيقة والمعمقة بالمشاركة والمقابلات الميدانية ودراسات الحالة الميدانية، بيد أنه مفيد جدا على الباحث معرفة نسبة الأفراد المتفاعلين مع وسائط الموجة الرقمية، والشريحة الاجتماعية التي يصنفون ضمنها، والسمات الفردية والاجتماعية لهم، ونسبة استعمالهم للوسائط الافتراضية، ونسبة تأثرهم بها ومجالات استخدامها، وكمية المضامين التي ينتجونها فيها ، وعلاقة كل هذا بالقيم الاجتماعية والثقافية وتمثلاتهم لها.

وفق هذا المنحى، يمكن الجزم أنه، ولتحقيق الفعالية في البحث المتعلق بالقيم، أصبح لزاما على الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية تكييف بحثه وفق مقتضيات البيئة التي تنتمي إليها الظاهرة المدروسة وتستقي منها خصوصيتها، وللولوج إلى نتائج كفيلة بالفهم المعمق لها.

ولا بد عليه أن يراعي في انتقائه للمناهج نزعة التحليل والتأويل، والتي لا يمكن أن تتأتى دون تفعيل ما يسمى **بالتكامل المنهجي** [9] والذي يشكل حلقة منهجية خاصة تجمع بين أسس وأدوات البحوث الكمية والكيفية على حد السواء، من خلال بلورة خطة منهجية تجمع بينهما للوصول إلى الإلمام الشامل والدقيق لمتغيرات الظاهرة المدروسة، لا سيما القيمية منها، نظرا لكونها معقدة في جوانبها المختلفة، ولأن سمة التعقيد تكتنف كل الإشكاليات البحثية في هذا المجال – دون استثناء– أصبح التكامل المنهجي بديلا للولوج إلى مستوى من مستويات الدقة والتحكم في الظاهرة المدروسة والنتائج المتوصل إليها، على أن يبنى هذا التكامل على نحو رصين وفق رواق تحليلي ينطلق من الإشكالية وتساؤلاتها، للإجابة عنها ولتجسيد الأهداف العلمية المسطرة من خلالها.

لا يشتمل هذا الأفق الإبستمولوجي مستوى المناهج – فحسب–بل يمس في الوقت ذاته المقتربات النظرية الموظفة في الدراسة القيمية، حيث يمكن لمدخلين معا أن يكونا سندا لدراسة موضوع واحد، ووفقهما يتسنى للباحث الفهم المعمق للظاهرة من كل جوانبها ووفق جل الآليات المنهجية المطروحة دون الوقوع فيما يمكن تسميته:" **أحادية التفكير والتوجه**".

إنه السبيل الفعال لدعم جدوى البحوث في هذا المجال، والتي لا تتجه لإنتاج المعرفة من أجل المعرفة، بل ترمي في الأساس الى بناء العلم وتقويمه لخدمة البشرية وتطويرها من خلال إنتاج معارف جديدة كفيلة بتقديم الحلول الفعالة والناجعة للمشكلات المختلفة، كما أنه ومن خلال هذه الأساليب المنهجية يتسنى للباحث بناء العلم ونقده واستحداث مقاربات ونظريات قادرة على إخراج البحث العلمي بصفة عامة، والمتعلق بالقيم على نحو التحديد من الحلقة المفرغة التي يدور فيها، حيث يتم من خلال الأساليب المنهجية الحديثة إشراك كل العلوم وبشكل موسوعي في بناء المجتمعات البشرية على نحو إيجابي.

ولتبسيط آلية التوظيف المنهجي للتكامل المنهجي في دراسة القيم، يمكن أن نرجع إلى الإشكالية السابقة المذكورة وسنحاول اقتراح خطة منهجية متكاملة في هذا المسعي، تتحدد هذه الإشكالية في:" تمثلات المواطن الجزائري للقيم الدينية عبر الخطاب الافتراضي في مواقع التواصل الاجتماعي"، يمكن تحديد هذا الموضوع من خلال الإشكالية التالية كيف تجسدت تمثلات المواطن الجزائري للقيم الدينية عبر الخطاب الافتراضي في مواقع التواصل الاجتماعي؟ بعدها يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التي ترتبط بكل من : عادات استخدام وتلقي الخطاب الافتراضي، دوافع الاستخدام والتلقي، المواضيع الدينية التي يطرحها المواطن الجزائري عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مصادر القيم الدينية للمواطن

الجزائري عبر مواقع التواصل الاجتماعي، اتجاهات وتمثلات الأفراد حيال القيم الدينية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ....

بعد تحديدنا لأهداف الدراسة وأهميتها ومصطلحاتها الأساسية والدراسات السابقة المرتبطة بها، يكون الباحث أمام إجراء منهجي هام وأساسي ألا وهو انتقاء المقترب النظري المناسب للدراسة، والذي يحاول من خلاله الوصول إلى نتائج علمية كفيلة بتفسيرها، من خلال الانطلاق من أسس كل مقترب، واتباع الأساليب المنهجية القادرة على تحليل متغيرات الدراسة، والمتعمق في الإشكالية المطروحة، وتساؤلاتها الأساسية، يستشف منها أهدافا أساسية يسعى الباحث لتحقيقيها، ولتجسيد هذه الأهداف، يمكن أن يعتمد الباحث على دراسة تكاملية، تجمع بين المسح الميداني وتحليل المضمون والتحليل السيميولوجي والمنهج الاثنوجرافي ويتم ذلك وفق رواق تحليلي موحد يتبنى مدخلين أساسيين للدراسة يوائمان طبيعة الموضوع والأهداف المرجوة منه، ويجيب كل مدخل عن عينة من التساؤلات المطروحة، ويمكن بلورة ذلك وفق سيرورة منهجية تحليلية وفق ما يلي:

أولا: المدخل الوظيفي:

يخص هذا المدخل التساؤلات الأساسية المتعلقة باستخدام المواطن الجزائري لمواقع التواصل الاجتماعي، ومن خلاله سيختار أدوات بحثية كفيلة بالإجابة عن هذا التساؤل الجوهري، ويتعلق الأمر ب:" استخدامات الأفراد لمواقع التواصل الاجتماعي والإشباعات المختلفة التي يحققها من خلال هذه المواقع، ودوافع استخدام هذا الأخير لهذه المواقع، أهم المواقع والصفحات والمجموعات الافتراضية الدينية التي يتفاعل معها المواطن الجزائري عبر مواقع التواصل الاجتماعي...".

وتكون نظرية الاستخدامات والإشباعات منظورا معرفيا أساسيا يؤطر الباحث لتحقيق هذا المسعى، ويصمم الاستمارة البحثية التي تتضمن أسئلة كفيلة بالإجابة

عن هذه التساؤلات، يوزعها على عينة منتقاة من الأفراد المتعاملين مع مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن أن توزع بشكل واقعي أو عبر الفضاء الافتراضي، ويندرج ذلك ضمن المنهج المسحي الميداني أو الافتراضي ، أو ما يمكن تسميته ب:" المسح بالعينة" وبعد تبويب النتائج للوصول إلى أرقام وإحصائيات كفيلة بتشخيص طبيعة استخدام الجزائري لمواقع التواصل الاجتماعي، وكذا عادات الاستخدامات والاشباعات التي يحققها هذا الأخير عبر هذه المواقع، واتجاهاته نحو الصفحات والخطابات الدينية.

ثانيا، المدخل النقدي:

يجيب الباحث في ظل هذا المدخل على جل التساؤلات المطروحة في شأن طبيعة الخطاب الديني للمواطن الجزائري عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويحلل في الوقت ذاته ما هو وثيق الصلة بمضامين هذا الخطاب، اتجاهاته، قيمه ومعانيه، الأبعاد العميقة لهذا الخطاب وكذا تمثلات المواطن الجزائري لهذا الخطاب والقيم الدينية التي يتضمنها هذا الأخير بخصوصيتها، نوعها مصادرها، وتفاعلات الأفراد اتجاهها، وتلقيه لمضامينها وكذا أنماط الاتصال والتواصل الرمزي الذي تحققه هذه الأخيرة، ...وللوصول إلى كل هذه الأهداف يكون لزاما على الباحث انتهاج منهجين أساسيين كفيلين بالإلمام بكل المتغيرات والمؤشرات المطروحة، ويتعلق الأمر بكل من " **التحليل السيميولوجي و**" **التحليل النتنوغرافي**" **أو**" **الإثنومتدولوجي**" .

يفعل الأول" **التحليل السيميولوجي**" في تحليل الخطاب الافتراضي كنسق سيميائي تفاعلي يتضمن العديد من الرموز والعلامات والشفرات المفعلة رمزيا والمشحنة دلاليا على نحو تكون فيه كفيلة بتحديد البنية الخفية لمختلف النصوص السيميائية المتضمنة لهذا الخطاب ويشتمل هذا التحليل العديد من الأنساق العلاماتية لمثل هذا النسق، ويتعلق الأمر ب:" **الرسالة الألسنية**" " **الرسالة البصرية الثابتة**

والمتحركة" العلامات المحيطة المتعلقة بالفضاء السيميائي الذي يسبح فيه هذا الخطاب[10] وتكون مقاربة تحليل الخطاب الافتراضي أنسب لمثل هذا النوع من الدراسة لكونها تتناول البنية الخطابية في سيرورتها التفاعلية في إطار نصوص متناصة قابلة للإنتاج الدلالي المستمر للرموز والعلامات والمعاني، ويستعين في هذا المستوى، وبالإضافة إلى مقاربات التحليل السيميولوجي، الأدوات المنهجية الوثيقة الصلة بهذا التحليل، ويتعلق الأمر ب:" **القراءة، التفسير، التأويل والنقد**" **بالإضافة إلى التفكيك والتركيب**[11].

ويحافظ الباحث على رواقه التحليلي من خلال استيفائه الشطر الثالث للدراسة بتحليل المحور التفاعلي للخطاب، ويتجسد ذلك عبر معايشة إنتاجيته الدلالية كتفاعل مستمر ودائم من الخطابات التي يتداولها المتفاعلون الافتراضيون عبر رموز وعلامات خاصة بالبيئة الرقمية تتسم بسرعة الإنتاجية وخصوصية التشفير الذي يفرض أشكالا وأنماطا خاصة للتفاعل والتلقي والاتصال الرمزي بين المتفاعلين الافتراضيين، ويتم ذلك في إطار استكمال الدراسة بالمقاربة الإثنومتدولوجية، والتي تركز على طبيعة الفواعل الافتراضيين، تلقيهم للخطاب الافتراضي، تمثلاتهم للقيم في هذا الخطاب خصوصية المحادثة التي تتم في هذا الخطاب، وعلاقة هذه الأخيرة بالوعاء الاجتماعي والتغيرات السوسيوثقافية.

الجدير بالذكر أن الباحث يمكن أن يستند على منهج آخر للإلمام بكل المتغيرات المرتبطة بهذه الدراسة، ويتعلق الأمر بالتحليل الاثنوجرافي، يفعل من خلاله أثنوجرافيا الفضاء الافتراضي لتحليل أشكال وأنماط تفاعلات المواطن الجزائري والتي يتيحها الخطاب التفاعلي الديني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويتقفى في الوقت ذاته الرموز والمعاني والتمثلات التي يعطيها الأفراد لهذه المضامين، وطبيعة الاتصال والتفاعل الرمزي الذي يتم وفق هذا الخطاب.

وفي ظل هذا المنهج الكيفي، يستعين الباحث بالملاحظة الدقيقة بالمشاركة والمعايشة الافتراضية، كما يستعين بالمقابلات الافتراضية، وهنا، يحدد شبكة الملاحظة والتي تتضمن مؤشرات الملاحظة، من زمن ومكان الملاحظة العناصر والمؤشرات الملاحظة :" **الفواعل، طبيعة الفواعل وخصوصيتهم زمن التفاعل أنماط تلقيهم وتفاعلهم مع الخطاب،** .."ويحدد في الوقت ذاته طبيعة المقابلات التي يتم إجراؤها، والمواضيع الأساسية التي تجرى وفقها المقابلة، مع العلم أن هذا المستوى التحليلي يسمح بالولوج إلى المعلومات الكيفية الكفيلة بتفسير تمثلات المواطن الجزائري للقيم الدينية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

بعد هذه السيرورة التحليلية، يجمع الباحث البيانات والمعطيات التي يريد دراستها ليقوم بتحليلها وتفسيرها وتأويلها للوصول إلى نتائج علمية كفيلة بالإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الأساسية، ويسمح هذا بالإلمام بكل جوانب الموضوع، وبالتالي الحصول على نوع من الدقة والموضوعية ، وعلى هذه الوتيرة تكون الخصوصية الإبستمولوجية لدراسة بقية المواضيع المرتبطة بالقيم، وتسمح بحصر كل المتغيرات الداخلة في تشكيلها، والوصول إلى معلومات دقيقة ، نوعية، كفيلة بمعالجة الموضوع من كل جوانبه، وبالتالي التقليل من كل أشكال النقص المنهجي المرتبط بدراسة القيم أو الأنساق القيمية.

4- خاتمة

سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على الخصوصية الإبستمولوجية للقيم والأبحاث القيمية وعلاقة هذه الأخيرة بالمناهج المعمدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، واستعرضنا من خلالها أهم الجوانب المفاهيمية المرتبطة بالقيم والأنساق القيمية، والتي من خلالها يمكن التحكم في المفاتيح التحليلية لدراستها واستنتجنا من خلالها حقيقة مرتبطة بدراسة هذا النوع من الحقول المعرفية ويتعلق

الأمر بتعقدها وتغيرها المستمر وصعوبة المتغيرات المتداخلة في تشكيلها لا سيما في ظل التغيرات السوسيوثقافية الراهنة، مقابل الضعف المنهجي الخاص بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، والمؤدي إلى صعوبة التحكم في الظاهرة ومتغيراتها، وهي الحقيقة التي استلزمت مراجعة منهجية خاصة، و المتعلقة بتصويب الأساليب المنهجية المعتمدة في مثل هذه المواضيع، يتم من خلالها تفعيل التكامل المنهجي سبيلا نحو الوصول إلى معلومات دقيقة وموضوعية كفيلة بالقياس والتفسير العميق للظاهرة على حد السواء، ولما لا الانتقال من عتبة التأويل إلى عتبة التنبؤ والاستشراف، وبالتالي تعميق الأفق البحثي في هذا المجال لخدمة العلم والمجتمع معا.

المراجع

[1] Orozco, E. L. le processus de transmission des valeurs chez les jeunes, etudes comparative des trois configuration colombiennes , thèse de doctorat en sciences de l'éducation , Université de Rennes,Canada 2016 ,P 45

[2] Ibid , p 20

[3] جبريل بن حسن العويني، سلمى بن عبد الرحمن محمد الدوسري، الشبكات الاجتماعية والقيم، رؤية تحليلية، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط 01 ،2015، ص 76

[4] محمد شيا، المنهجيات الكمية والكيفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، محاضرة تم إلقاؤها في المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية، 2012، (بتصرف).

[5] المرجع نفسه ،

[6] علي عبد الرزاق حلبي، المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2012، ص 128.

[7] المرجع نفسه، ص 129

[8] راسم محمد الجمال، مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، برنامج بكالوريوس للإعلام، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1999، ص 143.

[9] أحمد النشوان، المنهج التكاملي، ورقة علمية مقدمة ضن مقرر الاتجاهات الحديثة في المناهج، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 19

[10] Roland Barthes., *L'aventure sémiologique,* édition du Seuil Paris, 1985, p 63

[11] فايزة يخلف ، سيميائيات الخطاب والصورة، دار النهضة العربية، لبنان، 2012 ص 52.